مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: التوجهات الفكرية الجديدة لانظمة دول العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد: العراق نموذجاً
اسم الكاتب: م.م. سناء كاظم كاطع
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/45
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 16:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

بحوث ودراسات

التوجهات الفكرية الجديدة لانظمة دول العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد: العراق نموذجاً

المدرس المساعد
سناء كاظم كاطع(*)

المقدمة:

شهد العالم مع بداية العقد التاسع من القرن الماضي، تغيرات اساسية في موازين القوى السائدة فترة الحرب الباردة، التي انتهت بسقوط وتفكك الاتحاد السوفيتي، القوة الوحيدة المنافسة للولايات المتحدة الامريكية، وتداعي الانظمة الشمولية في اغلب دول اوربا الشرقية، وتفكك الاتحاد اليوغسلافي، وانقسام جيكوسلوفاكيا، ليعلن ذلك عن انتصار الولايات المتحدة وايديولوجيتها الليبرالية على لسان رئيسها السابق جورج بوش- الاب-، وليرافق ذلك ولادة نظام عالمي جديد في تداعياته على الاصعدة كافة، مؤكداً بداية مرحلة جديدة في تاريخ عهد الولايات المتحدة، ساهمت بشكل كبير في تغيير التوجهات الفكرية السياسية لاغلب دول العالم الثالث، حينما اشارت الى عدم قدرة النظم الشمولية ذات الحزب الواحد على تحقيق اهداف مجتمعاتها، واصبحت بالتالي الولايات المتحدة الامريكية المؤثر الخارجي الاول فعلياً في تحولات النظم السياسية والحزبية لدول العالم الثالث مستخدمة في ذلك وسائل عديدة، منها وسائل لكراهية واغرائية كالتهديد المباشر عن طريق التدخل العسكري، او التهديد الغير المباشر بقطع المساعدات الاقتصادية غيرها من الوسائل وعلى اساس ذلك اصبحت دول العالم الثالث ما بعد الحرب الباردة، لا تتردد نحو تبني اتجاهات فكرية جديدة لنظمها السياسية والحزبية، لمسايرة التوجهات الفكرية للنظام العالمي الجديد، مثل فكرة التعددية الحزبية وتبني الديمقراطية والتأكيد على مسألة احترام حقوق الانسان. التي اصبحت مقاييس لشرعية النظم السياسية الاخرى وقبولها في اطار المجتمع الدولي الجديد، الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية.

وعلى اساس ذلك سيتناول بحثنا ثلاثة مباحث اساسية هي:-
المبحث الاول:- التوجهات الفكرية الجديدة للنظم السياسية لدول العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد.
المبحث الثاني:- التوجهات الفكرية الجديدة للنظم الحزبية لدول العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد.
المبحث الثالث:- التوجه الفكري الجديد للنظام السياسي والحزبي العراقي في ظل النظام العالمي الجديد.

المبحث الاول
التوجهات الفكرية الجديدة للنظم السياسية لدول العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد:

ان أي نظام سياسي انما تحدده مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبما ان دول العالم الثالث تعيش في ازمة تخلف اقتصادي واجتماعي منذ امد بعيد، نتيجة ما خلفته السيطرة الاستعمارية، ادى ذلك بالتالي الى وجود ازمة نظم سياسية مما جعلها تتخبط بين انظمة سياسية متعددة واجهت العديد من الظواهر السلبية مثل ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، المتمثلة بكثرة الانقلابات العسكرية والثورات والحروب، فضلاً عن ظاهرة تركيز السلطة بيد شخص واحد او مجموعة سياسية او عسكرية معينة[1]. فدول العالم الثالث (نتيجة لتلك الظروف التي خيمت عليها)، لم تكن في وضع يسمح لها بطرح نماذج ايديولوجية بديلة لما يطرحه الغرب، مما ادى بها الى الانتقال بين فترة واخرى من ايديولوجية لايديولوجية اخرى، ظناً منها ان هذه الايديولوجية او تلك قد تناسب وضعها، وقد تعالج اوضاعاً واموراً كانت وما زالت تعاني منها.

المتابع للتطور التاريخي، يجد ان اغلب دول العالم الثالث في المرحلة الاستقلالية الاولى، اتجهت نحو ايديولوجية النظام السياسي الرئاسي لاسيما دول امريكا اللاتينية، كما تبنت الدول الاسيوية ايديولوجية النظام البرلماني في الوقت الذي اخذت بعض دول افريقيا بين تبنيها ايديولوجية النظام الليبرالي او البرلماني. اما في مرحلة لاحقة على ذلك نجد اغلبية دول العالم الثالث، اتجهت نحو تبني ايديولوجية النظام الاشتراكي على حسب ما اعتقده قادتها، من ان الماركسية بجوهرها الاشتراكي ممكن ان تكون طريقاً لتغير الاوضاع السيئة التي تعاني منها مجتمعاتهم، فضلاً عن رؤيتهم بأمكانية ان يكون هذا النموذج طريقاً لتحقيق التنمية والوحدة الوطنية لا سيما في فترة الحرب الباردة[2].

اما بعد الحرب الباردة، وتزامناً مع مجموعة المتغيرات الدولية (التي سبق ان اشرنا اليها)، اصبحت دول العالم الثالث تواجه ضغوطاً متعددة من جانب الولايات المتحدة الامريكية، لتبني منظومة

فكرية جديدة تدفعها نحو تغيير افعالـــها وردود افعالـــها وفـــق التوجـــهات والمصالح الامريكية. فالولايات المتحدة الامريكية ومن خلال نظامها العـــالمي، اكدت على ضرورة تحكمـــها بحركـــة الشعوب ونظمها السياسية واجبارهـــا على تبني المفاهيم والطروحات الفكرية الغربية، ومنها الاخـــذ بالديمقراطيـــة والتعددية مع مسألة احـــترام حقـــوق الانسان، كشروط مهمة لاجل الحصول على بطاقة القبول الجديدة في عضويـــة المجتمع الدولي.[٣] فوزيـــر خارجيـــة امريكا الاسبق (وارن كريستوفر) اكـــد على ضرورة ان تلعب امريكـــا بعـــد نهاية الحرب الباردة دور المحرك لنشر الديمقراطية واقتصاد الســوق، وهمـــا الصفتـــان المتلازمتـــان مـــع شـــعار الليبرالية[٤]. وكما يؤكد احد الباحثين ان الادراك الغربي للتلازم بين الليبراليـــة والديمقراطية قد فـــرض نفســـه علـــى سياسة الغرب تجاه الاخـــر، فســـحبت التجارب نفسها علـــى بلـــدان اسـيوية وافريقية وامريكا اللاتينية، فالدول التي احرزت تقدماً ملموســـاً فـــي الميـــدان الديمقراطي قد هيـــأت مقدمـــاً بنيتـــها التحتية على الاساس الليـــبرالي مثـــل سنغافورة وماليزيا والارجنتين[٥]

وهكذا بعـــد تداعـــي تجربـــة الانظمة السياسية الاشتراكية ومنذ العقد الاخير من القـــرن العشـــرين، ســـعت الولايات المتحدة الامريكية بكل جـــهدها من اجل عولمة الديمقراطية الليبراليـــة، حتى انها جعلتها من اولويات سياســـتها الخارجية، فـــ(بيل كلنتون) سعى عام ١٩٩٣ للتحدث عن ما اســـماه مبـــدأ (التوسع الديمقراطي)، الـــذي ترتـــب عليه ظهور ثلاث وثائق تحت اســـم (استراتيجية الامن القومـــي للتدخـــل والتوسع)، ترتكز على التدخل بقـــوة في الخـــارج لاجـــل فتـــح اســـواق خارجية، التي يمكن عـــن طريقـــها فرض الديمقراطية على حـــد تعبـــير كلنتون لها بما اسماه (ديمقراطيـــات السوق)[٦].

لقد سعت الولايات المتحـــدة الامريكية الـــى فـــرض منظومتـــها الفكرية على دول الجنوب من خـــلال ســـيطرتها علـــى اليـــات العولمـــة الاقتصادية المتمثلة بصنـــدوق النقـــد والبنك الدوليـــن ومنظمـــة التجـــارة العالمية، تلك المؤسسات التي همشـــت الدول النامية في ظل النظام الدولـــي الجديد وربطت القـــروض بشـــروط ترسم بها استراتيجية التنميـــة لـــهذه الشعوب لتماثل الانمـــوذج الليـــبرالي للتنمية. وهكذا ارتبطت الدعوة لعولمة النظام الليـــبرالي بـــبرامج التكييـــف الهيكلي والاصلاح الاقتصـــادي فـــي دول العالم الثالث كمحاولة للخـــروج من ازماته الاقتصاديـــة، وعلـــى ان انـــهيار الطريـــق الثـــوري للتنميـــة والاستقلال كون عودة الى الليبراليـــة، وبالتالي الاعتقاد بان الديمقراطية هي الحل، فلقد اشار الامين العام للامـــم المتحدة في البيان الختـــامي لمؤتمـــر حقوق الانسان المنعقد في فينا عـــام

١٩٩٣ الى ان (.. الديمقراطية وحدها هي التي يمكن ان تعطي للتنمية معناها الحقيقي)[٧].

وبذلك فالدعوة العولمية التي روج لها الغرب لاسيما امريكا، بدأت تفرض نفسها سياسياً واقتصادياً على النخب الحاكمة في معظم دول العالم الثالث، التي لم تعد قادرة على مواجهة هذا المد الديمقراطي الذي يخترق مختلف انواع الحكم غير الديمقراطي، لاسيما بعد ان استخدمت اساليب الضغط الاقتصادية على هذه الدول للخروج من اطار الشمولية والحكم المطلق الى عالم الانفتاح الديمقراطي من خلال ربط المعونات الغربية من (مال، سلاح، تخفيض ديون او شطبها) بدرجة تطبيقها لاسس النظام الليبرالي في دول العالم الثالث، حيث اعلنت الجهات الغربية على ان المعونات ستقتصر فقط على الحكومات التي ستطبق الديمقراطية وتقيم الانتخابات[٨].

اذن فالتوجهات الغربية الحالية انصبت على ضرورة تخلي دول العالم الثالث عن ايديولوجية نظمها السياسية، سواء الانظمة التي ورثتها من الدول الاستعمارية او الانظمة الديكتاتورية التي كانت تحكمها من قبل بشتى الوسائل، او الانظمة الحزبية الواحدية الثورية، واستبدالها بانظمة ديمقراطية تقوم على تعدد الاحزاب والاخذ بالديمقراطية من الناحية السياسية، وعلى وجود السوق المفتوحة مع استبدال القطاع العام بسياسة الخصخصة من الناحية الاقتصادية، وهذا ما يسعد استمرارا لتأكيد البارونة (ليندا تشوكر) وزيرة التنمية لما وراء البحار ووزيرة الدولة للشؤون الخارجية في بريطانيا- على مبدأ الحكومة الجيدة والديمقراطية كأسس ومعايير لاستمرار منح المعونات للدول الافريقية[٩].

على اساس ذلك، رضخت معظم دول العالم الثالث بالتخلي عن نهجها السياسي وايديولوجيتها الثورية، لتنهج نهجا ليبراليا قائما على الديمقراطية وحرية السوق، فعلى سبيل المثال، التحول الذي حدث في منغوليا كانعكاس للتحولات الديمقراطية ادى بها الى نبذ الشيوعية كأساس لنظامها السياسي، والتحول نحو اقرار دستور جديد يضمن الاخذ بالنظام الليبرالي القائم على الديمقراطية والتعددية وحرية السوق[١٠].

وهكذا، فالدعوة للسير باتجاه اقتصاد السوق، عدت حلا سياسيا امام دول العالم الثالث، بعد فشل نماذجها السابقة، وعليه فقد برز النموذج الليبرالي كمثال ونموذج ينبغي السير على هداه للخروج من ازماتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. الا ان الكثير من دول العالم الثالث التي غيرت من طبيعة انظمتها السياسية لم تخرجها مما هي فيه من اوضاع سيئة، فموريتانيا التي اخذت

بالليبرالية الاقتصادية والسياسية لم تعط ثمارها في الخروج من المأزق، فالاوضاع فيها تتجه الى وضع مقلق يحمل بوادر ازدياد الفقر والبطالة. كما ان نيكاراغوا ادت اجراءات الاصلاح الاقتصادي فيها الى مردودات سلبية انعكست على القضاء على معظم المؤسسات الصناعية المحلية المنتجة وانخفاض الاجور وتصاعد في معدلات البطالة[11].

كما ان امريكا اللاتينية التي بادرت لاطلاق المبادرات الفردية وتحريك القطاع الخاص وجذب رؤوس الاموال الاجنبية بعد حركة الانتقال من الديكتاتورية الى الديمقراطية بقت على حالها من مظاهر الاحتلال، فليس هناك ما يشير الى ان العلاج الليبرالي سيكون اجدى من العلاج السلطوي في مواجهة الازمات الاقتصادية المتفاقمة فيها[12].

وما حدث لدول العالم الثالث من تغيرات ايديولوجية لنظمها السياسية امتد ليشمل نظمها الحزبية... وهذا ما سنتعرف عليه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني

التوجهات الفكرية الجديدة للنظم الحزبية لدول العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد:

ان العلاقة بين النظام السياسي والحزب السياسي، علاقة وثقى ذلك ان كليهما يؤثر ويتأثر بالاخر، فيؤكد (موريس دوفرجيه)، ان دراسة الاحزاب السياسية هي عامل تقويم للنظم السياسية، فهو يرى امكانية دراسة النظم السياسية منظوراً اليها من خلال النظام الحزبي[13].

ان هذا الارتباط القوي بين الظاهرة الحزبية والنظم السياسية يضفي اهمية خاصة على موقع واهمية الاحزاب داخل النظم السياسية السائدة في بلدان العالم الثالث الساعية للفكاك من اسر التخلف وتحقيق التنمية[14]. فيعزو البعض اخفاق دول العالم الثالث في تحقيق التنمية الى فشلها في بناء تنظيم حزبي قادر على قيادة عملية التنمية بكفاية[15]. مما جعلها تتقلب بين طروحات فكرية عديدة لنظمها الحزبية، فدول العالم الثالث قد تميزت بتنوع الانظمة الحزبية التي شهدتها منذ فترة الاستقلال الى يومنا هذا، فمالت معظمها بعد الاستقلال الى تقليد النماذج الديمقراطية الغربية القائمة على نظام التعددية الحزبية، على الرغم من ان الموروث التاريخي القومي والروحي لشعوب اسيا وافريقيا يقف من التعددية بشكل عام موقفاً سلبياً لانها غالباً ما عدت مصدراً للفرقة والتشتت[16].

وبذلك يصبح التوجه نحو ايديولوجية التعددية الحزبية، من مميزات مرحلة الاستقلال الاولى في العالم الثالث، فأمريكا اللاتينية عرفت التعددية في ظل تبنيها للنظام الرئاسي، كما تبنت الدول الاسيوية النظام التعددي في ظل اقتباسها للنظام

البرلماني على النمط الغربي، حيث نجده بشكل اوضح في البلدان التي خضعت للاستعمار البريطاني كالهند وباكستان. اما افريقيا فقد اخذت بتطبيق الانظمة الديمقراطية التعددية التي سادت كلاً من فرنسا التي تمثلت في النظام الرئاسي وبريطانيا التي تمثلت في النظام البرلماني[١٧].

كما ان اغلب الدول العربية التي حصلت على استقلالها مارست نوعاً من الديمقراطية على اساس ايديولوجية التعددية الحزبية في اطار اقتباسها للنظام البرلماني مثل مصر، سوريا، المغرب، لبنان، تونس[١٨].

الا ان دول العالم الثالث سرعان ما تحولت فكراً وممارسة نحو تبني نظام الواحدية (اما نظام الحزب الواحد او الحزب المهيمن)، وقد برر الكثير من قادة العالم الثالث ذلك من منطلق التماشي مع متطلبات بناء الامة والاسراع بتحقيق عملية التنمية بسبب ما يحققه الحزب الواحد من اطار تنظيمي موحد للجماعات الاثنية المختلفة، فضلاً على ان السماح بحرية التعددية الحزبية لن يفضي الا الى تحقيق الفوضى وعدم الاستقرار السياسي[١٩].

ثم تبرز اهمية الاتجاه الفكري للمشاركة السياسية من جديد، من خلال اعادة طرحها في ضوء النظام العالمي الجديد، الذي يسعى لاشاعة الدعوة للاخذ بالنموذج الغربي على اساس انه النموذج الامثل للديمقراطية بكل ما يحمله من افكار وقيم ومفاهيم تؤكد على تبني الايديولوجية التعددية السياسية والحزبية.

ولابد من القول، ان التعددية السياسية اوسع واشمل من التعددية الحزبية، فالاخيرة تشير الى نظام يتميز بوجود ثلاثة احزاب سياسية او اكثر تتنافس على ممارسة الحكم. اما التعددية السياسية فتتضمن الى جانب الاحزاب، مؤسسات المجتمع المدني التي تعد اساسية لقيام التعددية، انطلاقا من ان الديمقراطية نفسها هي نظام مؤسسي لادارة تعددية المجتمع[٢٠].

ان النظام العالمي الجديد ارتبط بأشاعة فكرة التعددية الحزبية وفق المفهوم الغربي، دون مراعاة لخصوصيات دول العالم النامي، فيعبر (نيكسون) عن ذلك بقوله... (ان لدى الولايات المتحدة الامريكية فرصة رائعة لخلق عصر عالمي جديد، وان علينا بذل كل الجهود الممكنة لنشر ثورة ديمقراطية في العالم اجمع)[٢١].

وهكذا تدخل دول العالم الثالث مرحلة جديدة من مراحل تطورها السياسي من خلال محاولة فرض الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة وفتح الابواب لوجود تعددية حزبية في اطار انظمتها السياسية ساهم العامل الداخلي كثيراً في انتقال هذه الدول ودخولها في هذه المرحلة، حيث افقدت المطالب الشعبية كثيراً

من شرعية الانظمة السياسية في هذه الدول قبل ان يفقد الغرب ثقته بها، تلك الشعوب التي اصبحت لديها قناعة جماعية تامة بحقيقة الانهيار الاخلاقي والقيمي للنظم الديكتاتورية المطلقة، التي استلبت ارادات هذه الشعوب، ولم يعد بالامكان كما كان بالسابق تغييب حريات التعبير[22]. وابسط مثال على ذلك، خضوع (كينيث كاوندا) لارادة ومطالب شعب زامبيا بتعديل الدستور والسماح بتعدد الاحزاب والغاء حالة الطوارئ، ومن ثم اجراء انتخابات حرة في عام ١٩٩١، اشرف عليها فريق دولي من المراقبين المحليين والاجانب، الامر الذي ادى الى هزيمة كاوندا وفوز (فردريك تشيلوبا)، والتي نقلت السلطة اليه بطريقة سلمية وديمقراطية[23].وقد اسفرت عن هذه التجربة الديمقراطية، بطلان الدعاوي بان نظام الحزب الواحد او استمرار حكم الفرد الواحد، هو الاسلوب الامثل لحكم الدول التي تتعدد فيها القبائل او لتحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار ولتجنب الفوضى الاهلية لتصدر زامبيا قائمة الدول التي تضم شعباً متعدد القبائل[24].

ان ضآلة ما انجزته النظم الاشتراكية في دول العالم الثالث على صعيد التنمية الاقتصادية وانكشاف عيوب نظام التخطيط المركزي وما جلبته تجربة الحزب الواحد من حكومات ديكتاتورية منبوذة فضلاً عن ما رافق ذلك من مجموعة المتغيرات الدولية منذ نهايات القرن العشرين التي اسهمت بشكل كبير في فشل تجربة الحزب الواحد والاتجاه نحو التعددية الحزبية، ومثلما كان للعامل الداخلي اثره كان للعامل الخارجي فعله المساوي لفشل تجربة الحزب الواحد، والاتجاه نحو التعددية[25]. فعلى سبيل المثال، اضطرت كينيا الى تبني التعددية الحزبية بعد مقاومة شديدة للتغيير، حيث وجه السفير الامريكي في كينيا على ان الكونكرس الامريكي سوف يزيد مساعدته للدول التي تهتم بالمؤسسات الديمقراطية وتدافع عن حقوق الانسان وتطبق السياسة المتعددة الاحزاب، كأن ذلك بمثابة تحذير لكينيا اذا لم تأخذ بالتعددية[26].

كما وانتهى عصر الحكم العسكري في جمهورية بنين منذ اذار ١٩٩١، بعد مدة حكم دامت ١٨ عام، حينما اسقطت الانتخابات رئيس بنين الجنرال (ماثيو كيريكو)[27].

اما جنوب افريقيا فقامت باجراء الانتخابات البرلمانية الثانية عام ١٩٩٩، التي جاءت بفوز كاسح لحزب المؤتمر الوطني الافريقي الحاكم، معززاً بذلك تمسكه بالسلطة التي استحوذ عليها في اول انتخابات ديمقراطية في البلاد عام ١٩٩٤[28]. كما جرت في عام ١٩٩٤ اول انتخابات برلمانية ورئاسية تعددية في ملاوي، حيث فاز مرشح المعارضة (باكيلي مولوزي) منهياً بذلك الحكم

الديكتاتوري في البلاد برئاسة (باندا). وفي موزنبيق جرت ايضاً في نفس العام انتخابات ديمقراطية على اساس تعددي[29].

ولا ننسى ان رياح الديمقراطية قد جرت الى امريكا اللاتينية التي عرفت بكثرة الديكتاتوريات العسكرية التي حلت محلها طائفة من الرؤساء والمثقفين ورجال الاعمال الذين حملتهم الانتخابات الشعبية الى سدة الحكم[30]. وتعد جمهورية بيرو مثالاً واضحاً على ذلك عندما تنازل الجنرال (بيرومودتس) عن الحكم بقرار اتخذه بنفسه واجراء انتخابات حرة فاز بها حزب الشعب بزعامة (بيلاوندي) الذي تسلم السلطة بطريقة سلمية[31].

وبلا شك ان دول اسيا لم تكن بعيدة عن الموجات الديمقراطية العاصفة، فبنغلادش وتحت ضغط المطالب الشعبية وتهديد الدول المانحة للمعونة استعادت الديمقراطية وقامت باجراء انتخابات حرة ونزيهة في البلاد، حيث اعلن الجنرال (حسين محمد رشاد) تخليه عن السلطة بعد ١٠ اعوام من الحكم المطلق وفوز الحزب الوطني بالاغلبية البرلمانية في انتخابات ١٩٩٠، كما اقرت النيبال عام ١٩٩٠ التعددية الحزبية وكمبوديا عام ١٩٩٣[32].

اما المنطقة العربية فقد تبنت سواء بالإكراه او بالاغراء التعددية السياسية خلال العقد الاخير من القرن العشرين، ولو بدرجات متفاوتة مثل مصر، تونس، الجزائر، الاردن، اليمن، الصومال، دول المغرب العربي، (ماعدا ليبيا)[33]. اما العراق فقد عرف التعددية بعد سقوط النظام الصدامي البعثي في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ على ايدي القوات الامريكية، وهذا هو مجال بحث المبحث الثالث. ولابد من القول، انه كما سبقت لنا الاشارة من ان العلاقة بين النظام السياسي والحزب السياسي علاقة وثقى بشكل يؤثر كل منهما بالاخر، فقد تم تناولنا للنظام السياسي والحزبي في العراق في مبحث واحد.

المبحث الثالث

التوجه الفكري الجديد للنظام السياسي والحزبي العراقي في ظل النظام العالمي الجديد:

ان التغير الذي حصل للنظام السياسي والحزبي العراقي، قد يختلف نوعاً ما عن التغير الذي شهدته دول العالم الثالث منذ العقد التاسع من القرن العشرين، وذلك في الوسيلة المستخدمة لاحداث مثل هذا التغيير، فالتغير في العراق جاء نتيجة تدخل عسكري مسلح وحرب عاتية على البنية الفوقية والتحتية العراقية، زال بعدها نظام سياسي دام اكثر من ثلاثة عقود، وليحل محل حزب البعث (وهو الحزب الحاكم الوحيد) تعددية حزبية، فرضت نفسها على الشارع العراقي منذ سقوط بغداد في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣.

ولابد من الرجوع قليلاً الى ما قبل النظام السياسي البائد ولنلقي نظرة سريعة على المشهد العراقي السابق، لنرى ان الساحة العراقية شهدت انتقالاً واضح المعالم الى النظام الجمهوري في عام ١٩٥٨، بعد ما شهدت نظاماً ملكياً دستورياً منذ عام ١٩٢١، عن طريق قيام تنظيم الضباط الاحرار بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف من الاجهاز على بغداد صبيحة يوم ١٤/ تموز/ ١٩٥٨، وانهاء الحكم الملكي الذي دام اكثر من سبعة وثلاثين عاماً.

ان المتتبع للمشهد العراقي المنصرم، يدرك انه في بداية فترة الحكم الجمهوري تنافس حزبان على الساحة السياسية العراقية هما، الحزب الشيوعي وحزب البعث، وكل من هذين الحزبين قد وجد له سنداً قوياً يؤازره في امكانية البقاء، فالحزب الشيوعي استمد قوته من الاتحاد السوفيتي وعبد الكريم قاسم، اما البعث فوجد في سوريا خير معين، كما حدثت صدامات ما بين الحزبين منها محاولة البعثيين اغتيال عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٩ [٣٤].

والى ان نجح البعثيون في الوصول الى السلطة في ٨/ شباط/١٩٦٣، وقيامهم بعملية التصفية الحزبية ليؤطر بالتالي عملية بناء النظام العراقي الشمولي خطوة خطوة عبر صراع دموي ضد الاخر بل وضد افراد الحزب الواحد من اجل التفرد بالسلطة، وطال هذا الصراع والعنف كافة طبقات المجتمع العراقي، وهكذا تمت صياغة دولة العراق منذ ذلك الحين، بشكل مغلق غير منفتح على الاخر، فأنشات دولة الحزب الواحد التي هيمنت على العقلية العراقية، وتحولت تدريجياً الى مؤسسة امنية بوليسية تمارس الارهاب السياسي والفكري على المواطن داخلياً وخارجياً، حيث انتج النظام العراقي السابق ما يسمى بالدولة الامنية واجهزتها المخابراتية من اجل ملاحقة الخصوم السياسيين وتصفيتهم بشكل منهجي ومدروس[٣٥].لقد عاش العراق ومنذ عقود، وخصوصاً بعد عام ١٩٦٨، اسوأ حقبة من تاريخه السياسي المعاصر بسبب تسلط النظام الديكتاتوري العنصري الطائفي الحاكم وسياساته القمعية والارهابية داخل الوطن وخارجه. هذه الحقبة التي شاء الله ان تنتهي على اثر التدخل الامريكي في العراق بعد اعوام عديدة من التهديدات والعقوبات الدولية التي فرضت عليه اثر احتلاله الكويت عام ١٩٩٠.

كل ذلك تزامن مع مجموعة المتغيرات الدولية الجديدة التي رافقت نهاية الحرب الباردة واعلان ما يدعى بـ(النظام العالمي الجديد)، الذي رافقه تغير في اتجاه السياسة الخارجية الامريكية، فنائب الرئيس الامريكي (ديك تشيني) قال في خطاب له امام مجلس العلاقات

الخارجية في شباط /٢٠٠٢ "عندما اختفى عدو امريكا الكبير فجأة، حار الكثيرون حول التوجه الجديد للسياسة الخارجية، وتحدثنا، كما نفعل دائما، حول مشاكل بعيدة المدى وازمات اقليمية من مختلف انحاء العالم. ولم يكن هناك خطر عالمي واحد مباشر يمكن ان تتفق عليه مجموعة من الخبراء، كل هذا قد تغير من قبل (٥) اشهر لقد اصبح الخطر معروفا واتضح الان دورنا"[٣٦].

ولاشك ان ديك تشيني يشير صراحة في هذا الموضع لاحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، التي وضحت العدو الحقيقي للولايات المتحدة الامريكية، حسب اعتقاده، وصوبت نظرها باتجاه امبراطورية الشر، الذي يعد العراق حسب اعتقادها، احد محاوره الاساسية. وذلك واضحا في تأكيدات المدير السابق لوكالة الاستخبارات الامريكية (جيمس وولسي) عندما قال في تشرين الثاني لعام ٢٠٠٢ "يمكن ان يعتبر العراق المعركة الاولى في الحرب العالمية الرابعة... فبعد حربين عالميتين وواحدة باردة، اصبحنا متمركزين في اوربا. ان الحرب العالمية الرابعة ستكون من اجل الشرق الاوسط"[٣٧].

ويعد احتلال العراق فاقدا لاية شرعية دولية، عندما فشلت الولايات المتحدة في الحصول على قرار من مجلس الامن للحرب على العراق، وعندما تحدته في ذلك الشأن من خلال ما عبر عنه كل من (جورج بوش) و (بلير) عشية غزو العراق، مهددا مجلس الامن بالقول "عليك ان تذعن والا فأننا سنقوم بعملية الغزو من دون ان تبصم موافقتك التافهة واننا سنفعل ذلك سواء غادر صدام حسين وعائلته ام لا"[٣٨].

كما قدمت الولايات المتحدة من خلال مسؤوليها، العديد من الذرائع التي تؤهلها امكانية دخول العراق، سواء ما شاع عن علاقته بتنظيم القاعدة وباحداث الحادي عشر من سبتمبر، التي احدثت رعبا جعلت المسؤولين في الولايات المتحدة يخططون لاجل الهجوم وبسرعة على كل مشتبه به. ان جوهر القضية الاساسية مهما قدم من ذرائع يبقى مرتبطا كليا بمسألة زعامة العالم، وعدم السماح لاية قوة مهما كانت لان تنافس الولايات المتحدة لاسيما انه مع ايلول ٢٠٠٢، اعلنت الولايات المتحدة استراتيجية جديدة للامن القومي من اجل هيمنة دائمة على العالم، وقررت استخدام القوة للقضاء على التحديات، بحيث تبقى للولايات المتحدة سيادة مطلقة[٣٩]. فالعراق بالنسبة اليها بشكل البداية لاعادة رسم خريطة الشرق الاوسط، حسب ما صرح به (كولن باول)[٤٠].

ان اقدام الولايات المتحدة الامريكية على احتلال العراق، لعب دورا رئيسيا مباشرا في تغيير الاتجاهات الفكرية السياسية والحزبية

العراقية فمن نظام شمولي مستند الى ايديولوجية الحزب الواحد، الى المضي قدماً نحو فتح الباب للتعددية الحزبية، فالساحة العراقية حالياً تشهد موجة عارمة من النهوض السياسي المتعدد الاطراف، تمثل بظهور العديد من الاحزاب والحركات والتجمعات السياسية منها حديث النشأة، ومنها من يمتد بجذوره الى العهد البعثي، حيث جعل تنظيمه ونشاطه ذا طابع سري عن اعين النظام السابق على سبيل المثال- الحزب الشيوعي وحزب الدعوة الاسلامي... ويرى البعض ان ظهور الاحزاب له ما يبرره باعتبار ان العراق عاش فترة اضطهاد طويلة، فلما رحل الاستبداد والطغيان ولو بشكل مؤقت ظهرت احزاب سياسية عديدة، يمكن ان تصنف الى احزاب او تيارات عامة، بعضها تيارات قومية واخرى اشتراكية، اضافة الى احزاب التيار الاسلامي[41]. وبعض الصحف احصت عدد الاحزاب التي ظهرت على الساحة العراقية بعد انتهاء النظام السابق بحوالي (١١٢) حزباً بعدما شهد العراق سيطرة تامة للحزب الواحد[42].

ويمكن سرد بعض القوى والحركات والاحزاب التي ظهرت على الساحة العراقية منذ سقوط بغداد، فمنها من ينسب الى التيار الاسلامي مثل:-

١. حزب الدعوة الاسلامية- الذي يتزعمه ابراهيم الجعفري.
٢. المجلس الاعلى للثورة الاسلامية- يتزعمه- عبد العزيز الحكيم.
٣. حزب الفضيلة- يتزعمه الدكتور نديم عيسى خلف.
٤. الحزب الاسلامي العراقي- يتزعمه الدكتور محسن عبد الحميد.
٥. حركة العراق الاسلامية- يتزعمها احمد درويش الكناني.
٦. التيار الاسلامي الديمقراطي- يتزعمه محمد عبد الجبار الشبوط.
٧. حزب الدعوة الاسلامية/ تنظيم العراق- يتزعمه عبد الكريم العنزي.
٨. الحزب الاسلامي الكردستاني- يتزعمه- صلاح الدين بهاء الدين.
٩. حركة حزب الله- يتزعمها حسن الساري.

ومنها ما ينسب الى الاحزاب القومية مثل:-

١. الحزب الاشتراكي الناصري- يتزعمه الدكتور مبدر الويس.
٢. حزب تجمع الوسط الديمقراطي العراقي- يتزعمه د. حسن البزاز.
٣. حركة الوفاق يتزعمها- الدكتور اياد علاوي.
٤. حركة الديمقراطيين الاحرار- يتزعمها محمد الموسوي.

٥. حزب الاصلاح والتنمية- يتزعمه محمد دبد ب.
٦. التحالف من اجل العراق- يتزعمه حاتم مولود مخلص.

اما الاحزاب الوطنية فهي:-

١. حزب المؤتمر الوطني- يتزعمه الدكتور احمد الجلبي.
٢. حزب الجبهة الوطنية- يتزعمه نصير الجادرجي.
٣. تجمع الديمقراطيين المستقلين- يتزعمه عدنان الباجه جي.
٤. حركة الملكية الدستورية- يتزعمها علي بن الشريف حسين.
٥. حركة الاخاء والسلام- يتزعمها طه حامد الشبيب.
٦. الاتحاد الوطني لكردستان العراق- يتزعمه جلال الطالباني.
٧. الحزب الديمقراطي الكردستاني- يتزعمه مسعود البرزاني.

وغيرها الكثير من الاحزاب الاخرى.

والملاحظ ان كثرة هذه الاحزاب والتنظيمات السياسية البارزة على الساحة العراقية، على الرغم من انها تشكل مظهراً من مظاهر الديمقراطية، الا ان هذا الكم الهائل لابد ان يصاحبه نوع من الفاعلية والعمل الدؤوب من جانبها من اجل كل العراق، والا كانت الكثرة كالنقصان والتعددية كعدمها حينما خلقت الديكتاتورية بؤرة التوتر وعدم الاستقرار للشعب والمجتمع العراقي ككل. فلابد من قيام هذه الاحزاب بوضع برنامج عام لتنسيق افكارها، ووضع خطة استراتيجية عملية لخلق نوع من الفاعلية والنشاط والحيوية على الساحة العراقية، لاجل ان لا تبقى افكارها مجرد شعارات باهتة فضلاً عن محاولة خلق وحدة في اهدافها، لخلق نظام ومجتمع عراقي مستقر آمن ومطمئن، يعمل الكل لاجل العراق وحده، وليس سعي كل منها على مصالحه الخاصة، والوصول الى مرتبة في سلم المناصب والسلطة. وهكذا فالحياة الحزبية والتنظيمات السياسية يجب ان تنظم بقانون محدد يؤطر عملها وبتنسيق دقيق وتام فيما بينها. فيكون لكل حزب وحركة متسع من الحرية يطرح من خلالها للجماهير المناسب من المشاريع والافكار. واذا كانت امريكا قد منحت لنا باباً فلنستغل هذا الباب لصالح العراق ككل.

اما بالنسبة لصورة النظام السياسي العراقي بعد سقوط بغداد، فيلاحظ ضبابية الرؤية المستقبلية لصعوبة قراءة المشهد السياسي العراقي، ولكثرة المتغيرات المستجدة على الشارع العراقي، فنجد نتيجة لذلك انقساماً حاداً بين صفوف العراقيين حول مسألة الدولة العراقية المستقبلية ونظامها السياسي، حيث تعددت الاراء والمقترحات حول ذلك ما بين نظام رئاسي، او نظام برلماني، او العودة الى الملكية الدستورية، او اقامة جمهورية اسلامية او علمانية فضلاً عن من

يدعو الى نظام اتحادي فيدرالي او كونفدرالي.

ولابد من التأكيد على ان الولايات المتحدة الامريكية، اضحت المتدخل الاكبر والمؤثر الخارجي لرسم صورة مستقبل النظام السياسي العراقي القادم، فالمسؤولون الامريكيون قد حددوا مسبقاً حتميات سياسية متعددة ترسم الحدود لشكل ذلك النظام مع تأكيد المسؤولين هناك ان الولايات المتحدة لا تسمح بقيام دولة اسلامية في العراق، وذلك حينما اعلنت الولايات المتحدة تكلفها بمستقبل ديمقراطي للعراق مع التأكيد على مشاركة العراقيين المباشرة في ادارة بلدهم. وغير ذلك من الشعارات التي اخذت ترفعها الولايات المتحدة كما يرى البعض لاجل رسم صورة اعلامية لنجاحها في الحرب على العراق وتمكينها من وصول الديمقراطية للعراقيين ومن ثم تهدئة الرأي العام المحلي والدولي الذي فقد الثقة بالقيادات السياسية للولايات المتحدة والذي بلغ ذروته خلال اشهر قليلة كما كشفت بعض الدراسات[٤٣].

وعلى اية حال، هناك سؤال يفرض نفسه على الساحة العراقية وذلك بعدما طغت هذه الكثرة من الاحزاب والتنظيمات السياسية... وهو من ياترى سوف يمثل لرئاسة العراق من بين هذه التنظيمات والاحزاب المتعددة التي من المفترض ان تدخل في الحملة الانتخابية المقبلة، مع علمنا بتعددية الانتماءات والقوميات والاديان والطوائف في العراق. ام ان للمستقبل مسار اخر لايخلو من ان تكون للولايات المتحدة الامريكية الاولوية في اختيار من سيمسك بزمام الامور في العراق، محققاً بذلك اولاً واخيراً المصالح والاهداف الامريكية متجاهلاً مصالح واهداف الشعب العراقي، وهذا ما سيكشفه المستقبل القريب على الساحة السياسية العراقية.

الخاتمة

وهكذا نجد بوضوح تام ان للمتغيرات الدولية الجديدة التي عصفت بالعالم منذ العقد التاسع من القرن المنصرم، قد اثرت تأثيراً كبيراً على الاتجاهات الفكرية والسياسية والحزبية لدول العالم الثالث، التي اخذت العديد من انظمتها السياسية الشمولية تتساقط الواحدة تلو الاخرى، رافق ذلك تراجع ايديولوجية الحزب الواحد الذي احتكر السلطة في العديد من هذه الدول زمناً طويلاً كان اخرها العراق. واصبح التدخل الامريكي بشكل مباشر او غير مباشر العامل الاول لذلك التغير بشكل جعل السياسة الامريكية تخطط وتنفذ من اجل تسييس الغير، وفق اتجاهاتها ومصالحها واهدافها البعيدة المدى، واخذت تتنقل ما بين عدة مشاريع ومبادرات لاجل احداث الاصلاحات السياسية، فمن مبادرة الشراكة الامريكية- الشرق اوسطية (التي

جاءت متزامنة مع تصعيد الولايات المتحدة لحملتها الرامية في شن الحرب على العراق والتي هدفت ترويج الديمقراطية ودعم ومساندة عملية التحول الديمقراطي في منطقة الشرق الاوسط)، الى مبادرة الشرق الاوسط الكبير التي نادت بضرورة القيام باصلاح الاوضاع العربية المتردية والمتفاقمة سوءاً على الاصعدة كافة هذه الاوضاع التي شكلت بالنسبة لها عاملاً اساسياً لنمو الارهاب والتطرف، مما فرض على الانظمة العربية الحاكمة التعجيل للاخذ بهذه المبادرة، مهما تعالت اصواتها الرافضة لها.

ان النقطة الاساسية التي تلفت نظرنا ان السياسة الامريكية لطالما قامت على اساس دعم ومساندة النظم التسلطية والاستبدادية، حينما اقتضت مصلحتها اقامة تلك الانظمة، مما جعلها سياسة متناقضة بين مبادئها ومصالحها، فالادارات الامريكية غالباً ما قدمت مصالحها على أي شيء اخر حتى الديمقراطية، والحملة الامريكية على الارهاب خير مثال على ذلك، حيث حددت تعاملها مع الانظمة التي تحارب الارهاب، بغض النظر عن طبيعة هذه الانظمة ديمقراطية كانت ام سلطوية. وذلك ما اعلنه الرئيس جورج بوش (الابن) امام الاجتماع المشترك لمجلسي الكونغرس الامريكي يوم ٢٠/ سبتمبر ٢٠٠٢، محدداً بذلك ابرز ملامح الاستراتيجية الامريكية الشاملة التي ستنطلق على اساسها الحملة ضد الارهاب بقوله "على كل امة وكل منطقة، ان تتخذ قرارها الان اما انكم معنا او مع الارهابين، فمن اليوم وصاعداً كل امة تواصل ايواء الارهاب ستعتبر من قبل الولايات المتحدة نظاماً معادياً"(٤٤). مما يؤكد اذن ان الولايات المتحدة باتت هي المتنفذ الاول والاخير في سياسة الدول الاخرى لاسيما دول العالم الثالث بشكل ربطت سياساتها الخارجية بالسياسة الامريكية.

واذا اصبح العراق كما تقول الولايات المتحدة هو الخطوة الاولى لنجاح الديمقراطية في الشرق الاوسط، فلنا ان نتساءل اية ديمقراطية تحققت او ستتحقق في العراق...؟ واذا كان للعامل الخارجي دوراً في تصدير الديمقراطية الا انه لا يمكن ان ننسى ما للعوامل الداخلية من دور اكبر لترسيخ متطلبات العملية الديمقراطية، التي يفتقد العراق الى العديد منها، منها على سبيل المثال وجود قوى سياسية قوية داخلياً مع توافر مؤسسات المجتمع المدني ذات النشاط الفعال في العملية وليست صورة او اسماً فقط، فضلاً عن غيرها من العوامل الاخرى.

ان موقفنا من الديمقراطية ليس موقف الرفض منها... لذاتها... بقدر ما هو رفض لعملية ازدواج المعايير التي اخذت السياسة الامريكية تتعامل بها. فقضية الديمقراطية التي تحاول تصديرها الى

العالم الخارجي لاسيما دول العالم الثالث، هي نفس القضية التي كانت تغض النظر عنها في ظل دعمها الانظمة الحاكمة المستبدة الموالية لها، على حساب حقوق الشعوب.

ان موقفنا من الديمقراطية موقفاً ايجابياً، طالما تعني انتهاء الاحتكار السلطوي، والمشي قدماً نحو تحقيق ارادة الشعوب في قيام النظام الذي يرغبون به... وايصال صوتها عن طريق اقامة انتخابات حرة نزيهة...

فالاصلاحات السياسية التي تجري الان عملية فرضها على دول العالم الثالث من قبل الولايات المتحدة، ان كان الهدف منها اولاً مصلحة الشعوب... فأن هذه الشعوب ترحب بها لتلقي تبعة ما عاشته من اضطهاد واستبداد حكامها... ولتبدأ صفحة جديدة في تاريخها ولو كانت بمعونة الاخر. اما اذا كانت هذه الاصلاحات اهدافاً اخرى لصالح العالم الغربي لاسيما الولايات المتحدة، ومحاولة منها للسيطرة على منطقة الشرق الاوسط وغيرها من دول العالم الثالث لتحقيق الزعامة الامريكية في العالم، فلابد من الوقوف بوجه هذه الاصلاحات التي ستصبح عاجلاً ام اجلاً غولاً لا يقل شراً عن ديكتاتورية الحكام والانظمة الشمولية، ولتتخذ الشعوب خطوة جدية في تقرير مصيرها بنفسها ولتميز عدوها من صديقها في هذا الوقت الذي اختلطت به الاشياء والاحداث والمسميات.

المصادر

١. عبد الحميد متولي، نظرات في انظمة الحكم في الدول النامية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٥.
٢. مجموعة باحثين، النظم السياسية في العالم الثالث، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٧.
٣. باسل البستاني واخرون، النظام الدولي الجديد اراء ومواقف، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٢.
٤. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية، سلسلة افاق (١١)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥.
٥. ---------، العالم الثالث والديمقراطية التعددية، مجلة العلوم السياسية، بغداد، سنة ١٠، ع٢١، ٢٠٠٠.
٦. اسامة الغزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة ع١١٧، ١٩٨٧.
٧. وليد عبد الحي، علاقة السياسة الخارجية الامريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، ع٢٦٧، ايار، ٢٠٠١.
٨. السفير احمد طه محمد، قضايا افريقيا والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، ع١١٣، يوليو، ١٩٩٣.
٩. --------، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، السياسة الدولية، ع١٠٧، يناير، ١٩٩٢.
١٠. رعد صالح الالوسي، ظاهرة التحول نحو التعددية في العالم الثالث،

اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، بغداد، ١٩٩٨.
١١. عبد الجبار احمد عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٠.
١٢. عبد الرضا الطعان، الديمقراطية الامريكية والوطن العربي في ظل النظام الدولي الجديد، مجلة العلوم السياسية، بغداد، ع٧، ١٩٩٢.
١٣. باسيل يوسف، في سبيل حقوق الانسان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٨.
١٤. ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، بيروت، دار الهلال، ١٩٩٢.
١٥. نعوم تشومسكي، الحرب الوقائية او الجريمة المطلقة، المستقبل العربي، ع٢٩٧، تشرين الثاني، ٢٠٠٣.
١٦. وحيد عبد المجيد، الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، ع١٣٨، ١٩٩٠.
١٧. المجلة العراقية لحقوق الانسان، فرع سوريا، ع٧، كانون الثاني ٢٠٠٣.
١٨. حسن الحاج علي احمد، تغيير الثقافة باستخدام السياسة: الولايات المتحدة الامريكية وتجربة العراق، المستقبل العربي، ع٢٩٤، اب، ٢٠٠٣.
١٩. خير الدين حسيب، حول الملف العراقي، المستقبل العربي، ع٣٠٣، ايار، ٢٠٠٤.
٢٠. عامر حسن فياض، الديمقراطية الليبرالية والسياسة الخارجية الامريكية، المستقبل العربي، ع٢٦١، تشرين الاول ٢٠٠٠.
٢١. عادل محمد سليمان، الحملة الامريكية ضد الارهاب خارج افغانستان، مجلة السياسة الدولية، ع١٤٨، ابريل، ٢٠٠٢.
٢٢. جريدة الاتحاد، ١٥/ اكتوبر/ ٢٠٠٣.
٢٣. جريدة الساعة ٩/ تموز/ ٢٠٠٣.
٢٤. جريدة النهار ٩/ اب/ ٢٠٠٣.

الهوامش

[1] حسين علوان، في النظم السياسية في العالم الثالث، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية في الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٧، ص٧٩.

[2] للمزيد انظر: د. عبد الحميد متولي، نظرات في انظمة الحكم في الدول النامية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٥، ص٦٨-٨٠.

[3] عبد الرضا الطعان، الايديولوجية والنظام الدولي الجديد، في باسل البستاني واخرون، النظام الدولي الجديد اراء ومواقف، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٢، ص١٧٧.

[4] د. عامر حسن فياض، الديمقراطية الليبرالية والسياسة الخارجية الامريكية، مجلة المستقبل العربي، ع٢٦١، تشرين الثاني ٢٠٠٠، ص١٥٥.

[5] د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث والديمقراطية التعددية، مجلة العلوم السياسية، بغداد، سنة ١٠، ع٢١، ٢٠٠٠، ص٩.

[6] وليد عبد الحي، علاقة السياسة الخارجية الامريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، ع٢٦٧، ايار، ٢٠٠١، ص٦١.

[7] الامم المتحدة، المؤتمر العالمي لحقوق الانسان، اعلان وبرنامج عمل فينا، حزيران، ١٩٩٣، نيويورك، ١٩٩٩، ص١٧. نقلاً عن

عبد الجبار احمد عبد الله- العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، رسالة دكتوراه كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٠، ص١٨٩.

(٨) السفير احمد طه محمد، قضايا افريقيا والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، ع١١٣، يوليو، ١٩٩٣، ص٦٧.

(٩) جمال محمد توفيق، مؤتمر افريقيا ١٩٩٣: تطورات النظم السياسية والاوضاع الاقتصادية والتجارية في افريقيا، السياسة الدولية، ع١١٣، يوليو، ١٩٩٣، ص٢٤٩.

(١٠) رعد صالح الالوسي، ظاهرة التحول نحو التعددية في العالم الثالث، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، بغداد، ١٩٩٨، ص١٢٦.

(١١) المصدر السابق، ص٢٠١-٢٠٢.

(١٢) للمزيد انظر: محمود عبد المنعم مرتضى، امريكا اللاتينية بين رياح الديمقراطية والتحديات الاقتصادية، السياسة الدولية، ع١٠٧، ينـاير، ١٩٩٢، ص١٨٢.

(١٣) نقلاً عن: عبد السلام ابراهيم بغدادي، في النظم السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٦٠.

(١٤) اسامة الغزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، ع١١٧، ١٩٨٧، ص٥.

(١٥) المصدر السابق، ص٦.

(١٦) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية، سلسلة افاق (١١)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥، ص٣٠.

(١٧) المصدر السابق، ص٣٤.

(١٨) د. عبد الرضا الطعان، الديمقراطية الامريكية والوطن العربي في ظل النظام الدولي الجديد، مجلة العلوم السياسية، بغداد، ع٧، ١٩٩٢، ص٩.

(١٩) باسيل يوسف، في سبيل حقوق الانسان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٨، ص٩٧.

(٢٠) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد.... مصدر سبق ذكره، ص٦٤.

(٢١) ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، بيروت، دار الهلال، ١٩٩٢، ص٢٤.

(٢٢) رعد صالح الالوسي، مصدر سبق ذكره، ص٨٠.

(٢٣) السفير احمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، السياسة الدولية ع١٠٧، يناير، ١٩٩٢، ص١٧٤.

(٢٤) المصدر السابق، ص١٧٥.

(٢٥) رجاء ابراهيم سليم، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على افريقيا، السياسة الدولية، ع١٠٧، يناير، ١٩٩٢، ص١٨٤.

(٢٦) طارق حسني ابو سنة، رياح الديمقراطية تهب على شرق وجنوب افريقيا، السياسة الدولية، ع١٠٧، ص١٨٩.

(٢٧) ياسين العيوطي، افريقيا ما بعد الحرب الباردة، السياسة الدولية، ع١٠٦، ١٩٩١، ص٣٢.

(٢٨) المصدر السابق، ص٣٢.

(٢٩) انظر: رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد...، مصدر سبق ذكره، ص٧٢-٧٨.

(٣٠) محمود عبد المنعم مرتضى، مصدر سبق ذكره، ص١٨١.

(٣١) السفير احمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص١٧٥.

(٣٢) ازمة الديمقراطية في بنغلادش، السياسة الدولية، ع١٢٤، ١٩٩٦، ص١٨٢.

(٣٣) وحيد عبد المجيد، الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، ع١٣٨، ١٩٩٠، ص٨٦-٨٧.

(٣٤) جريدة الاتحاد، في ١٥/ اكتوبر ٢٠٠٣، ع١٠٣١٨.

(٣٥) اكرم علي، لايضع حداً للسلطة الا السلطة، المجلة العراقية لحقوق الانسان، ع٧، ك٢، ٢٠٠٣، ص٢٠-٢١.

(٣٦) حسن الحاج علي احمد، تغيير الثقافة باستخدام السياسة: الولايات المتحدة الامريكية وتجربة العراق، المستقبل العربي، ع٢٩٤/٨/٢٠٠٣، ص٥٤.

(٣٧) المصدر السابق، ص٧٤.

(٣٨) Michael Gorden in: New York Times, 18-3-2003

نقلاً عن- نعوم تشومسكي، الحرب الوقائية او الجريمة المطلقة، المستقبل، ع٢٩٧،١١/٢٠٠٣/ص٣٧.

(٣٩) نعوم تشومسكي، المصدر السابق، ص٣٦.

(٤٠) خير الدين حسيب، حول الملف العراقي، المستقبل العربي، ع٣٠٣، ايار، ٢٠٠٤، ص٩.

(٤١) لقاء مع د. نديم عيسى خلف الامين العام لحزب الفضيلة الاسلامي اجرته جريدة الساعة في العدد ٢٣ بتاريخ ٩ تموز ٢٠٠٣.

(٤٢) جريدة النهار، في ع٧، ٩اب٢٠٠٣.

(٤٣) نعوم تشومسكي، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

(٤٤) نقلاً عن:- عادل محمد سليمان، الحملة الامريكية ضد الارهاب خارج افغانستان، مجلة السياسة الدولية، ع١٤٨، ابريل، ٢٠٠٢، ص١٨٥.